مناورة «حزب الله» عسكرية - حربية أم إعلامية- سياسية؟

رسائل عربية ودولية وإقرار ضمني بالعجز الداخلي

لا تزال المناورة التي أجراها «حزب الله» في جنوب لبنان نهاية الأسبوع الماضي، والتي تتضارب المعلومات بشأن حدوثها أو عدمه، تتفاعل على الساحة السياسية في البلاد، خصوصا لجهة تزامنها مع استحقاقات داهمة يترقبها اللبنانيون وفي مقدمها الانتخابات الرئاسية.

بيروت- نوفل ضو

لم يلغ تضارب المعلومات بشأن «المناورة العسكرية»، التي ذكر أن حزب الله نفذها في أكثر من منطقة لبنانية نهاية الأسبوع الماضي، المفاعيل السياسية والإعلامية لما نشر بمعزل عن حقيقة ما حصل على الأرض وطبيعته.

والمعروف أن الحكومة اللبنانية نفت بلسان رئيسها فؤاد السنيورة ما تردد عن تحركات عسكرية ميدانية جنوب نهر الليطاني وشماله، مشيرة الى أن المسألة لم تتعد الإطارين النظري والورقي ضمن الجدران المغلقة، كما أن قوات الطوارئ الدولية المعززة (اليونيفيل) استندت الى معلومات الحكومة اللبنانية المستقاة من الجيش والأجهزة الأمنية الرسمية لتؤكد أن منطقة عملها لم تشهد أي حركة غير عادية.

أما حزب الله الذي لم يبادر الى الإعلان مباشرة عما جرى، فهو اكتفى على لسان بعض مسؤوليه ومصادره بالإشارة الى المناورة واصفا إياها بأنها الأكبر من نوعها وحجمها، بحيث شارك فيها نحو عشرة آلاف من رجال المقاومة في الجنوب والضاحية الجنوبية، وتم خلالها اختبار الجاهزية البشرية والعملانية لأسلحة البر والجو والاتصال المختلفة في التصدي لأي عملية اسرائيلية محتملة على لبنان.

وعلى الرغم من أن تبرير «المناورة» جاء ردا على المناورات الواسعة التي نفذها الجيش الإسرائيلي في المناطق الشمالية لإسرائيل المحاذية للأراضي اللبنانية وفي الجولان السوري المحتل، فإن التفسيرات السياسية اللبنانية ركزت على المعاني السياسية والرسائل التي تعمد حزب الله ومن ورائه سورية وإيران توجيهها في أكثر من اتجاه بالتزامن مع احتدام معركة رئاسة الجمهورية في ضوء الضغوطات العربية والدولية التي تمارس على دمشق وطهران ومن خلالهما على المعارضة اللبنانية (قوى 8 آذار) بقيادة حزب الله.

وفي هذا الإطار، يرى المراقبون أن ما أعلن يمكن إدراجه في خانة «المناورة الإعلامية والسياسية» أكثر من «المناورة العسكرية»، ذلك أن حزب الله تعمد من خلال «الإعلان الملتبس» إثبات حضوره وقدرته في المواجهة السياسية الدائرة على الساحتين الإقليمية واللبنانية.

ويلاحظ المراقبون في هذا الإطار أن الإعلان عن المناورة جاء بالتزامن مع مؤتمر اسطنبول لوزراء الخارجية العرب والغربيين السبعة، الذي وجه تحذيرا واضحا الى سورية من مغبة ممارسة الترهيب والضغوطات للتأثير في الانتخابات الرئاسية اللبنانية، ومع سلسلة المواقف والتحركات العربية والدولية التي تصب في مصلحة توجهات الأكثرية (قوى 14 آذار).

ومن غير المستبعد أن يكون حزب الله بصدد توجيه الرسائل الآتية:

1- الى الدول العربية: بأن عدم الأخذ برأي الحزب وحليفيه السوري والإيراني في الانتخابات الرئاسية اللبنانية لا يعني في اي حال من الأحوال شطب هذه الأطراف من المعادلة السياسية ولا إلغاء دورها في فرض الأمر الواقع الذي تريده إن لم يكن من خلال الساحة الداخلية كما في تحرك ساحة رياض الصلح، فمن خلال الساحة الجنوبية التي يمكن للحزب من خلالها فرض أمر واقع يضطر معه الفرقاء الداخليون الى العمل على وقع استراتيجية سياسية يقررها هو.

2- الى أوروبا: بأن الحزب وحليفيه الإقليميين كانوا يراهنون على دور أوروبي خصوصا فرنسي متميز عن الدور الأميركي في الانتخابات الرئاسية اللبنانية. وبما أن الأمور تتجه نحو وحدة في الموقف الأميركي- الأوروبي فإن الحزب وسورية وايران باتوا يعتبرون الوحدات الأوروبية العاملة في إطار قوات الطوارئ الدولية، ولا سيما الفرنسية والإيطالية والإسبانية هدفا محتملا يمكن من خلاله ممارسة الضغط والرد على المواقف الأوروبية المتماهية مع الموقف الأميركي.

3- الى مجلس الأمن الدولي: بأن التلويح بقرارات جديدة لإدارة الواقع اللبناني لن يكون مفيدا طالما أن الحزب وحليفيه عقدوا النية ليس فقط على رفض الانصياع للقرارات الجديدة المحتملة بشأن الانتخابات الرئاسية وانما على تعطيل قرارات سبق أن وضعت موضع التنفيذ كالقرار 1701.

4- الى الإدارة الاميركية واسرائيل: بأن الحزب لا يزال، وعلى الرغم من كل الضغوطات التي تمارس عليه وعلى حليفيه، قادرا على خربطة المشروع الأميركي في المنطقة. ففي وقت تستعد الإدارة الأميركية لمؤتمر خاص بشأن السلام في الشرق الاوسط بدعم من دول الاعتدال العربي، يمكن للحزب في حال استمرت محاولة إلغاء تأثيره في اللعبة الداخلية اللبنانية أن يقلب الطاولة على المعادلة الإقليمية من خلال حرب جديدة مع اسرائيل من غير المستبعد ألا تبقى ساحتها محصورة في الجغرافيا اللبنانية.

وفي ضوء هذا الواقع، ترى شخصية قيادية بارزة في قوى 14 آذار أن «مناورة حزب الله الإعلامية» تحمل في طياتها اعترافا ضمنيا بوصول سياسة الحزب الداخلية القائمة على التهديد والتهويل بفرض معادلة جديدة مغايرة لمسار انتفاضة الاستقلال الى الحائط المسدود، ومؤشرا على تراجع جديد للحزب على الساحة الداخلية.

عاد مسلسل الحرائق أمس ليجتاح أكثر من منطقة لبنانية بفعل ارتفاع الحرارة واشتداد سرعة الرياح.
وشبّ حريق امس في منطقة وادي الريحان في بلدة اردة - قضاء زغرتا، واندلع حريق في بلدة كفرحوره-زغرتا أتى على مساحة 20 ألف متر مربع من الزيتون والسنديان، كما اندلعت حرائق في مرتفعات الشوف ومنطقة جزين الجنوبية.
وفي الصورة طوافة عسكرية تابعة للجيش اللبناني تشارك في عمليات الإطفاء في الشوف. (رويترز)

«حزب الله» تعمد من خلال «الإعلان الملتبس» إثبات حضوره في المواجهة السياسية

«حزب الله»: أجرينا مناورة ضخمة... كي لا نُباغت

بيروت - الجريدة

ردّ نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم على دعوة اسرائيل حكومة لبنان إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 1559 و1701 بالتأكيد على ان «المناورات التي اجراها «حزب الله» ضخمة ومهمة بوصفها استعدادا وجزءا من الجاهزية كي لا نُباغَت»، موضحاً أنه «لم يكن فيها أي حضور عسكري، والتزمنا بالقرار 1701».

وبينما انتقد قاسم «التعاطي الرسمي اللبناني مع المناورات الأسرائيلية التي كان من المفترض أن تُحدِث ضجة كبيرة»، نقلت وكالة «يونايتد برس انترناشونال»، عن مصدر سياسي اسرائيلي لم يذكر اسمه، قوله «إننا لا نتطرق إلى هذه الأنباء (عن مناورات حزب الله) فهذه شؤون داخلية لبنانية، ويجب على لبنان معالجة أمرها»، لافتاً الى ان «حزب الله تلقى في صيف العام الماضي ضربة، بحيث لا يفترض له الآن أن يحاول ثانية استفزاز إسرائيل».

وكان الجيش الاسرائيلي كشف أمس تحليقه الجوي فوق الاراضي اللبنانية وعلى طول الخط الأزرق. وأوضحت قيادة الجيش أن «5 طائرات حربية إسرائيلية معادية اخترقت أجواء الجنوب، واتجهت شمالا وصولا إلى بيروت».

الى ذلك، طالبت قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان «يونيفيل» الجيش الاسرائيلي بوضع حد لطلعاته الجوية فوق جنوب لبنان.

وقالت المتحدثة باسم القوات الدولية ياسمينة بوزيان «اننا قدمنا احتجاجاً الى الجيش الاسرائيلي، وطلبنا وقف عمليات التحليق، ونقلنا تقارير الى مجلس الأمن الدولي تتعلق بهذه المسألة».

مجلس الأمن يطالب بانتخابات رئاسية نزيهة وحرة

بيان المطارنة اليوم يحيي مشاورات بري - الحريري

بيروت- الجريدة

في حين لم يحسم بعد مصير جلسة الثاني عشر من الجاري المخصصة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية، تتوزع أنظار اللبنانيين إلى اكثر من ناحية، في انتظار صدور الدخان الأبيض من مدخنة ما. فعلى الصعيد الدولي اذا كان صحيحا ان قمة واشنطن بين الرئيسين جورج بوش ونيكولا ساركوزي مهمة بالنسبة الى الاستحقاق الرئاسي اللبناني مساراً ومصيراً، فإن لقاء القمة التاريخي في الفاتيكان بين رأس الكنيسة الكاثوليكية البابا بنيدكتوس السادس عشر وخادم الحرمين الشريفين العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، تكاد تكون بالأهمية عينها بالنسبة الى الشأن اللبناني.

وتأتي هذه اللقاءات بعد أن طالب مجلس الامن الدولي، إثر استماعه الى تقرير من المَوفَدِ الخاص للأمم المتحدة تيري رود لارسن بشأن تطبيق القرار 1559، بتنظيم انتخاباتٍ رئاسيّة حرّة ونزيهة في لبنان، وفق الدستور، ومن دون تدخل خارجي. وتبنّى المجلس بالإجماع إعلاناً غيرَ مُلزم، شدَّدَ فيه على ضرورةِ أن تحلّ كلّ الأطرافِ اللبنانيّة خلافاتِها السياسيّة على قاعدة المُصالحة والحوار الوطني.

وبينما اعتبر السفير الأميركي في الأمم المتحدة زلماي خليل زاده أن «بلادَه تعتبرُ أنَّ في الأنظمة الديموقراطيّة يُمكنُ انتخاب الرئيس بالأغلبية، وأن الدستور اللبناني يَنص على ذلك»، رأى السفير السوري في الأمم المتحدة بَشّار جعفري أن «حديث خليل زاده عن انتخاب رئيس بالأغلبية يشكّل تفسيراً خاطئاً للدستور اللبناني».

وفي اطار المساعي الحثيثة التي تبذلها جامعة الدول العربية، وصل الى بيروت بعد ظهر أمس مساعد الأمين العام عمرو موسى السفير هشام يوسف. وعرض خلال لقاءاته التي استهلها بزيارة الرئيس فؤاد السنيورة للوضع الراهن والاتصالات القائمة لإجراء الاستحقاق الرئاسي في موعده.

ومن بكركي، من المنتظر ان يصدر اليوم بيان مجلس المطارنة السنوي، الذي تعتبره الاوساط السياسية مؤشراً نهائياً للموقف الذي سيأخذه البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير في موضوع تسمية المرشحين. وفور صدور البيان، ينتظر ان تعاود المشاورات المباشرة بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري، حيث من المتوقع أن يعقدا اجتماعاً قريباً قبل عطلة نهاية الأسبوع.

واشنطن تجمِّد أموال وهاب وحردان ورجلي أمن سوريين

بيروت - الجريدة

جمّدت السلطات الأميركية أموال النائب اللبناني اسعد حردان والوزير السابق وئام وهاب، وابن خال الرئيس السوري بشار الاسد والمسؤول الرفيع في مديرية المخابرات السورية حافظ مخلوف ومساعد نائب الرئيس السوري للشؤون الامنية محمد ناصيف خير بك (ابو وائل). وذلك وفق الأمر التنفيذي « 13441» للرئيس الاميركي جورج بوش الصادر في الاول من أغسطس الماضي، والذي يجمد اموال وممتلكات في الولايات المتحدة لاشخاص وكيانات «يهددون سيادة لبنان ومسيرته الديموقراطية ويشاركون في العمل على اعادة السيطرة السورية على النظام السياسي اللبناني». كما يمنع القرار المواطنين الأميركيين من التعامل التجاري والمالي مع الذين تجري تسميتهم.

واكد مساعد وزير الخزانة لشؤون الارهاب والتمويل الاستخباراتي ستيورت ليفي ان «سورية استخدمت كل الوسائل، من الرشوة والترهيب والعنف، لتقويض العملية السياسية الشرعية في لبنان»، معتبرا ان «القرار يشمل اربعة اشخاص متورطين في مثل هذه الانشطة وهو بمثابة تحذير لآخرين مثلهم».

وقال قرار الخزانة الأميركية ان «النظام السوري يعمل عبر وكلاء له في لبنان على اعادة سيطرته على النظام السياسي اللبناني واضعاف حكومة الاكثرية المؤلفة من قوى 14 آذار، ويقوض السيادة والأمن اللبنانيين».

لقاء بوش - أردوغان لم يأتِ بجديد غير تأكيد «التعاون» ضد «الكردستاني»

على الرغم من التوقعات التي كانت تتناول أهمية لقاء الرئيس الاميركي جورج بوش مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، ازاء اتخاذ قرار واضح في شأن التعامل مع حزب «العمال الكردستاني»، لم يخرج هذا اللقاء بأكثر من تأكيد على التعاون ضد الحزب الانفصالي.

وتعهد بوش الساعي الى تجنب هجوم تركي في شمال العراق، بزيادة التعاون العسكري والاستخباراتي الاميركي لمساعدة تركيا على مواجهة المتمردين الاكراد.

وشدد الرئيس الأميركي، خلال لقائه اردوغان في واشنطن مساء أمس الأول، على ان الولايات المتحدة تساند تركيا، حليفتها في «حلف شمال الاطلسي»، مؤكدا ان «حزب العمال الكردستاني منظمة ارهابية. هم اعداء تركيا واعداء العراق واعداء الولايات المتحدة».

واعلن بوش تعاونا عسكريا ثلاثيا بين الولايات المتحدة وتركيا والعراق لتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن «العمال الكردستاني». واوضح ان واشنطن تسعى كذلك الى قطع موارد التمويل عن المتمردين الاكراد وعرقلة تنقلاتهم.

من جهته، رحب اردوغان بتعهد بوش، لكنه اكد ان بلاده لا تنوي سحب مئة الف جندي حشدتهم عند الحدود مع العراق، موضحا «سنبقي على هذه الاجراءات الاحترازية».

وترافق اجتماع بوش واردوغان مع تظاهر مئات من الاكراد خارج البيت الابيض مرددين «اوقفوا الاجتياح التركي».

وفي كلمة ألقاها في نادي الصحافة في واشنطن، قال رئيس الوزراء التركي «نحن لا نسعى الى الحرب»، لافتاً الى ان تركيا «ليس لديها اي مطامع توسعية في العراق»، لكنه عاد وأكد ان صبر بلاده حيال حزب «العمال الكردستاني» قد نفد.

وفي لقاء آخر عقد في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، قال أردوغان «نريد ان نرى الحكومتين الاميركية والعراقية تتخذان اجراءات ملموسة سريعا تتجاوز الكلام وازالة حزب العمال الكردستاني من شمال العراق».

الى ذلك، أفاد المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء التركي، في بيان امس، ان أنقرة عازمة على استخدام الخيار العسكري اذا اقتضى الامر ضد قواعد حزب «العمال الكردستاني» في شمال العراق.

وأشار البيان الى ان تركيا «لا تزال مصرة على اتخاذ الاجراءات السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي اجازها لها البرلمان لمكافحة البؤر الارهابية».

(واشنطن، أنقرة - أ ف ب، رويترز)

بوش يتحدث خلال اجتماعه مع أردوغان في البيت الأبيض أمس الأول (اي بي اي)

العثور على مقبرتين جماعيتين قرب بغداد

عملية عسكرية وشيكة لإعادة الأمن إلى «الديوانية»

بين الحين والآخر يتم العثور على مقابر جماعية في العراق، تحوي عدداً كبيرا من الناس خُطفوا أو قتلوا على أيدي «القاعدة» أو ميليشيات، أو كانوا ضحايا عمليات إعدام جماعية نفذت أيام النظام البائد.

ضمن عمليات الدهم التي يقوم بها الجيشان العراقي والأميركي، تم العثور امس على مقبرتين جماعيتين بهما 30 جثة لرجال ونساء، في معقل سابق لتنظيم «القاعدة» شمال غربي العاصمة العراقية بغداد.

وأفاد مقدم في الجيش العراقي رفض الكشف عن اسمه انه عثر «على عدد من الحفر الكبيرة أحدثتها حفارات ميكانيكية، وتُركت من دون غطاء في منطقة صعبة جدا ونائية شمالي الرمادي، عاصمة محافظة الانبار»، لافتاً إلى أن أحدا لم يستخدم هذه المنطقة سوى (تنظيم) القاعدة.

وأوضح المقدم انه عثر في إحدى الحفر «على بقايا هياكل عظمية لثمانية أشخاص آخرين». كما عثر على ملابس نساء ورجال، بالإضافة الى شارتين للجيش العراقي، مشيراً الى انه عثر أيضا «على ملابس شتائية وأخرى صيفية، مما يشير الى ان الجثث لضحايا قتلوا في أوقات مختلفة من العام».

على صعيد آخر، اعلن الشيخ حسين الخالدي، رئيس مجلس محافظة الديوانية، ان «عملية امنية واسعة ستبدأ قريبا جدا في المحافظة، بالتعاون مع قوات متعددة الجنسيات لإعادة فرض سيطرة الدولة على المناطق التي يسيطر عليها المسلحون منذ قرابة عام كامل»، واضاف ان «المناطق التي تخضع لسيطرة المسلحين تبلغ حوالي 50% من اراضي المحافظة»، مؤكدا ان «العملية ستكون قوية وخاطفة».

وتشهد «الديوانية» توترا كبيرا وعمليات اغتيال واشتباكات بين ميليشيات شيعية متنافسة والقوات الاميركية والعراقية منذ حوالي اربعة اشهر.

الى ذلك، اعلنت مصادر امنية عراقية في محافظة الموصل امس، مقتل سبعة من عناصر الشرطة بينهم ستة في هجوم غرب المدينة شمال بغداد. كما قال مصدر أمني اخر إن مسلحين مجهولين اغتالوا صباح امس عضو مجلس المحافظة ورئيس لجنة الثقافة والإعلام فيها، عارف يوسف قنبر، بينما أصابوا شخصا آخر كان يرافقه في سيارته.

وفي بغداد، اعلنت مصادر امنية «اصابة شخصين بجروح في انفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية للشرطة في ساحة التحريات الواقعة في منطقة الكرادة وسط بغداد».

وفي كركوك، اعلن مصدر في الشرطة اصابة ثلاثة اشخاص بجروح في انفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية للشرطة في قضاء الحويجة.

وافادت وزارة الدفاع ان قواتها قتلت «ارهابيا» واعتقلت تسعة اخرين في عمليات نفذتها خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

من ناحية أخرى، اعلن الجيش الاميركي امس مقتل خمسة من جنوده في انفجار عبوتين ناسفتين في العراق امس الاول.

وفي سياق آخر، قال الاميرال جريج سميث المتحدث باسم الجيش الاميركي في مؤتمر صحفي في بغداد امس، «نعتزم الافراج عن التسعة الايرانيين المحتجزين حاليا في المستقبل القريب». واستطرد «من بينهم اثنان احتجزا في اربيل في يناير من هذا العام». وأضاف «تم تقييم وضع هؤلاء الافراد على انهم لا يشكلون قيمة مستمرة، ولا يشكلون مزيدا من الخطر على الامن العراقي».

(بغداد- أ ف ب، رويترز، يو بي آي)

الحكومة العراقية ترفض خطة الأمن الايرانية

أعلن المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أمس ان «الحكومة العراقية تعبر عن رفضها الخطة التي عرضتها وزارة الخارجية الايرانية بهدف «اعادة الأمن إلى العراق».

وأكد الدباغ في بيان، ان الحكومة «لن تقبل ان يكون الشأن الداخلي العراقي والتدخل فيه عرضة للتقاسم بين الدول الاقليمية»، مشيرا إلى أن «العراق يهدف إلى بناء قوات وطنية تكون البديل عن القوات المتعددة الجنسيات في الدفاع عن العراق والعراقيين وليس اي قوة عسكرية اخرى».

وأشار المتحدث إلى أنه «في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة العراقية إلى علاقات طيبة ومميزة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية نظراً إلى أواصر الجوار والقيم المشتركة، فإنها تذكّر كل الدول الشقيقة والصديقة بالالتزامات التي تم الاتفاق عليها في اطار دعم العملية السياسية في العراق».

وكان المتحدث باسم الخارجية الايرانية محمد علي حسيني، قال للصحافيين امس الأول إن خطة ايرانية «جديدة عرضت خلال مؤتمر اسطنبول» بشأن امن العراق، ونصت على دمج الميليشيات في صفوف الجيش والشرطة، وطرد شركات الامن الاجنبية.